



## على ضرورة رفع الحظر عن القطاع المصرفي الايراني قبل اي عملية مصرفية متبادلة هل تدخل المصارف اللبنانية الساحة الايرانية ؟

يعيش القطاع المصرفي اللبناني اليوم بين سندان العقوبات الاميركية على حزب الله من جهة، وارشادات وزارة الخزانة الاميركية حول كيفية تطبيق القوانين بحذافيرها من جهة أخرى. فضلاً عن ذلك، وفي اطار وقف عمليات التهرب الضريبي، اتخذت مجموعة الـ 20 اجراءات أكثر فعالية عبر تعزيز صلاحيات المنظمات الدولية العاملة على مكافحة جريمة التهرب الضريبي، ومنها المنتدى الدولي للشفافية وتبادل الذي يخضع لإشراف منظمة التعاون والتنمية (Global Forum) المعلومات للأغراض الضريبية وفي اطار التحضير لتوقيع لبنان على اتفاقية تبادل المعلومات التلقائي، باتت السرية (OECD) الاقتصادية المصرفية على المحكّ

بين هذه الرقابة وتلك، تطرّق وزير الصناعة حسين الحاج حسن، في زيارته الاخيرة الى طهران، الى التعاملات المالية عبر المصارف، ودعا الحاكم المركزي الايراني والي الله سيف الى زيارة بيروت للقاء حاكم مصرف لبنان الدكتور رياض سلامة والاتفاق على آلية التعاملات الصالحة في هذا المجال. وقد شدد على أنه تأكد من سلامة ان "ما من عقبات قانونية أمام التعامل مع ايران، وأن العقوبات الاميركية على إيران أو

الضغوط على لبنان لا تمنع تبادل التحويلات بينهما". واستند الحاج حسن إلى هذا الموقف ليعلن أن "الزيارة ضرورية لوضع خطة واضحة تمهّد الطريق لافتتاح مصارف إيرانية في لبنان ومصارف لبنانية في ايران". لتسهيل التعامل والتحويلات

وحسب بيان وزّعه المكتب الإعلامي للحاج حسن، فقد أثمرت هذه الزيارة عن إعراب سيف استعداداً لتوقيع مذكرة تفاهم بين مصرف لبنان والمصرف المركزي الايراني، تتضمن نقاطاً عدّة أهمّها استعداد المصرف الايراني لفتح حساب وديعة في مصرف لبنان لضمان الاستثمارات اللبنانية في ايران، ومعالجة مسألة .. وتأسيس مصرف لبناني - ايراني مشترك (credit card) استخدام البطاقات المصرفية

وفي حين تطرق المجتمعون إلى تفاصيل كيفية تعزيز التعاملات المصرفية بين البلدين وتطويرها وإزالة العقبات أمام التحويلات من وإلى إيران على اعتبار أنها ركن أساسي لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وكضمانة تحفيزية للمستثمرين، فقد قُدّمت اقتراحات عدّة بهذا الخصوص، في طليعتها تبادل الزيارات بين كل من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الى طهران، ومحافظ المصرف المركزي الايراني الى بيروت، وأصحاب المصارف في كلا البلدين لاستكشاف آليات افتتاح فروع لها في كل من ايران ولبنان من جانبه، تحدث سيف عن توجيهات الرئيس الإيراني حسن روحاني القاضية بتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع لبنان، وتسهيل الأمور التبادلية مع اللبنانيين، مشيراً إلى أن المصرف المركزي الايراني حقق خطوات كبيرة مع المصارف الآسيوية والاوروبية التي فتحت فروعاً لها في ايران في الآونة الأخيرة، ولخص رؤيته لدور لبنان في هذه العلاقة الثنائية إذ بإمكان لبنان أن يصبح مركزاً لتصدير السلع والمنتجات الايرانية الى الدول العربية وشمال افريقيا، وتصبح إيران مركزاً للبضائع اللبنانية ومنها الى آسيا الوسطى. طرح الوزير الحاج حسن، يدعو الى تساؤلات عديدة، فكيف للقطاع المصرفي اللبناني "المراقب" اساساً من جهة هي نفسها فارضة العقوبات على ايران باقتصادها وتجاريتها ومصارفها.. ان يتعامل مع قطاع لم ترفع كافة العقوبات عنه؟

كيف يمكن لمصارف ممنوعة من التعامل مع اي جهة يشتبه بانها تمول حزب الله، ان تتعامل مع بلد معروف عنه دعمه لما يسميه اللوبي الاميركي " حزب ارهابي" اي حزب الله !! .. هل تعتبر السوق الايرانية أرضاً خصبة لتفعيل التعاون المصرفي في ما بين لبنان وايران ، كيف يمكن ان يكون شكل التعاون المصرفي في ما بين البلدين ؟ والى اي مدى يساهم تفعيل التعاون الاقتصادي بين البلدين، في صياغة طريق آمنة للتعامل المصرفي في ما بين البلدين ؟

**سياسة المصارف المراسلة لم تتغير**

في هذا الاطار، يقول رئيس منظمة جوستيسيا الحقوقية والمحاضر الجامعي الدكتور بول مرقص في حديث لـ "الأعمار والاقتصاد" ان "سياسة المصارف المراسلة لا زالت هي عينها بالنسبة لايران، وذلك طالما ان العقوبات الاساسية لم ترفع وأنت التسوية جزئية. فبعد رفع العقوبات الدولية رسمياً عن ايران ( باستثناء ما

يتصل بدعم "الارهاب" و " انتهاك حقوق الانسان) وبعد ان كان الايرانيون قد أعربوا عن حاجتهم الى الخبرات المحلية، اصبح بإمكان المصارف المحلية اليوم الاستفادة من الاسواق الناشئة والخبرات الايرانية في مجال الطاقة والزراعة واستخدام التكنولوجيا

في السياق نفسه، شدد على انه "لا عوائق قانونية امام المصارف المحلية ولا حاجة لتشريعات جديدة ، انما لدراسة جادة للمصارف المحلية لامكانيات التمويل والتحويلات المصرفية دون اطلاق المصارف الاميركية والغربية المراسلة لهذه المصارف. ذلك ان تعليمات مكتب مراقبة الاصول الاجنبية في وزارة الخزانة الاميركية لا زالت تنص على استمرار المؤسسات المالية الاجنبية في عدم التعامل بعمليات متعلقة بايران بالدولار الاميركي عبر المؤسسات المالية الاميركية، على اعتبار ان الاشخاص الاميركيين لا يزالون ممنوعين من تصدير السلع والخدمات او التكنولوجيا الى ايران مباشرة او غير مباشرة، بما في ذلك الخدمات المالية "بالدولار الاميركي او حتى بسواه من العملات باستثناء العملات المعفاة او المرخصة

لقد تمكّن القطاع المصرفي اللبناني من تطوير شبكة انتشار خارجي واسعة جدا قياساً بحجم نشاطه وباشكال قانونية متعددة كمكاتب تمثيل وفروع ومصارف شقيقة او تابعة وهناك 17 مصرفاً لبنانياً تمثل ما يقارب 86 في المئة من حجم القطاع في لبنان لديها وجود في 31 بلداً... فهل يمكن استثمار كل هذه المقومات في المستقبل عند إعادة إحياء العلاقات المصرفية مع إيران؟

امين عام اتحاد المصارف العربية، وسام فتوح، يشير في حديثه لـ "الاعمار والاقتصاد" الى انه بشكل عام، لا يمكن لاي جهة القيام بأي عملية مصرفية مع ايران ما لم يتم رفع الحظر عن القطاع المصرفي الايراني . الا انه في المقابل، أكد على ان السوق الايراني سوق واعد، والتعاملات الاقتصادية لا بد وان تتبلور بتبادلات تجارية وتعاونات اقتصادية في مجالات عدة

في هذا السياق، لا بد من الاشارة الى ان ايران تمتلك موارد وثروات طبيعية هامة ووفرة كبيرة من المعادن الاستراتيجية تجعل منها كيانا اقتصاديا له ثقله على الخريطة العالمية دون أن ننسى أنها تعتبر ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان في الشرق الأوسط مع أكثر من 80 مليون نسمة معظمهم من جيل الشباب والمتعلمين. وعليه، فإن رفع العقوبات والحظر عن إيران جعل منها بلدا مستقطبا للعديد من المشاريع . الإنمائية والاصلاحية والاستثمارات السياحية

بعيداً من التزمّت من جهات عدة لاعتبارات سياسية بحتة، واقع ان ايران تشكل نقطة اقتصادية تحويلية بعد رفع العقوبات عنها، امر فرض نفسه على كافة الاقطاب الاقتصادية الكبرى، واكبر دليل على ذلك تهاافت الدول والشركات الاوروبية الكبرى على فتح الاسواق والاستفادة من اقتصاد آمن الاكتفاء الذاتي لدولة . حاصرتها العقوبات الاقتصادية من مختلف الجهات فترة 30 سنة تقريباً

وبالتالي، فان نظرة لبنان المستقبلية لعلاقات اقتصادية ومصرفية متّزنة مع ايران، حقّ على الجميع احترامه والسير لتحقيقه والّا يكون لبنان قد غرّد خارج السرب العالمي .. وفي حين بات الحديث في الاسبوع الاخير

عن ترميم لعلاقات مصرفية مقبولة بين لبنان وايران، سبحة الاتفاقات يجب أن تكرر وأهمها ربما قبول مساعدة ايران لحل أزمة الكهرباء المستعرة في لبنان منذ سنوات عديدة ! فهل يمكن القول ان قطار التعاون وضع على السكّة او كالعادة ” سيغلي اللبنانيون الكلام ويشربون مياهه؟

م.ن